تطور العلاقات الاقتصادية الروسية –السورية: الدلالات والانعكاسات على الأزمة السورية

الدكتور خيام محمد الزعبي

كلية الاقتصاد– جامعة الفرات

الملخص

على الرغم من أن الاعتبارات السياسية هي المحرك الرئيسي لسياسة روسيا تجاه سورية، غير أن المصالح الاقتصادية باتت تلعب دوراً أكبر من أي وقت مضى.

في هذا السياق تعد العلاقات الروسية –السورية ذات طبيعة خاصة، نظراً لأهمية المصالح الاقتصادية التي تعد إحدى مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه سورية قياساً بالمسائل الأخرى نظراً لحاجتها إلى شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وفرص استثمارية،كماكان للحضور الروسي في ملف الأزمة السورية الأثر الكبير في إحداث التحولات الكبرى في مسارات الأزمة وفي دعم الدولة السورية في الحرب على الإرهاب، لذا اتصفت العلاقات الروسية –السورية من الناحية السياسية بالثبات والاستقرار النسبي وبقيت هذه العلاقات قوية ومتينة على الرغم من المؤثرات الدولية الكثيرة التي عصفت بالنظام الدولي، والتي انعكست إيجابا على العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

الكلمات المفتاحية : العلاقات الاقتصادية–الدلالات– الانعكاسات – الأزمة– سورية– روسيا

- **تمهيد:**

ترتبط دول العالم مع بعضها البعض بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعتبر العلاقات الاقتصادية مسألة قائمة بحد ذاتها، وإن كان لا يمكن فصلها عن العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة بين الدول، وعليه تتسع أو تتقلص العلاقات الاقتصادية الدولية تبعاً للسياسات الخارجية للدول(1). ويعود تاريخ التعاون بين سورية وروسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً) إلى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية(1944) ، عندما أعلن كلا البلدين عن قيام علاقات دبلوماسية رسمية بينهما(2).

ما بين روسيا وسورية علاقات تمتد على عدة عقود من الزمن، علاقات أخذت المنحى التصاعدي في جميع المناحي، السياسية بدايةً والعسكرية، واليوم يأخذ الاقتصاد مساره الأبرز، لتكون العلاقات بين البلدين أمتن، وتعطي طابعاً أكبر من الارتقاء ، خاصة في المواجهة مع من يحاول الوقوف بوجهها وعرقلتها، وقد ساهم الاتحاد السوفيتي السابق في بناء العديد من الصناعات السورية، وكذلك مشروعات البنية الأساسية. ويعد مجال النفط والغاز ومشروعات الطاقة عموماً أبرز ميادين التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي.

إذا كانت العلاقات الروسية –السورية راسخة قبل الحرب على سورية، فقد كانت أكثر رسوخاً ووضوحاً في الحرب، وسيكون لها حضوراً فاعلاً في رسم المشهد الإقليمي، وهذا ما يؤكد على عمق العلاقة فيما بينهما والمبنية على أسس متينة ومبدئية، فالعلاقة اتسمت بالعديد من السمات والمزايا والتي أضحت قوة إقليمية في المنطقة، ووقفت ضد المشاريع الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تفتيت المنطقة(3).

- **إشكالّية البحث:**

نظراً لأهمية الدور الروسي في المنطقة وامتلاك روسيا للقوة الاقتصادية والقوة العسكرية المتطورة والتّقدم العلمّي والتقنّي والمساحة الجغرافية الواسعة والثروات الاقتصادية المتنّوعة والمتعّددة الطبّيعية والباطنية، الأمر الذي يكسّبها أهمية اقتصادية وسياسية بالإضافة إلى تطابق المواقف الروسية مع المواقف السورية تجاه معظم القضايا كل ذلك يجعلها قوة إقليمية كبرى، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البحث عن كيفية تمتين العلاقات الروسية – السورية، وذلك من خلالِ إرسائه على أسّاس المصالح الاقتصادية المتّبادلة والمشتركة والجامعة بين

1 – عهد غزالة، تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار، دمشق، رسالة ماجستير، جامعة دمشق،2015،ص1.

2 – Andrej Kreutz, Russia in the Middle East: Friend of Foe?, (Westport, London: Praeger Security International, 2007), 13.

3 – عيد الدرويش، مواجهة الحرب الكبرى،، دمشق، دار الكنانة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018، ص239.

الطرفين، ونظراً لما يكتسبه هذا التعاون من أهمية خاصة في بعديه السياسّي والاقتصادي الأمر الذي يستدعي وجود إستراتيجية ناظّمة للشّراكة مع روسيا كقوة اقتصادية إقليمية كبرى.

واليوم تمر العلاقات الروسية– السورية بمرحلة تغيير واضحة الملامح، قد تظهر آثارها تباعاً لخلق صيغة عصرية لإدارة هذه العلاقة التي ربما تكون علاقة واعدة وجاذبة لعلاقات تعاونية أخرى في المنطقة التي يسودها حراك جاهز لأخذ أي اتجاه، ومن جهة أخرى، يرى كل منهما في الآخر مستقبلاً مهمّاً في إطار الشراكة الاقتصادية وحتى في مجالات التعاون العسكري. ويتمثل السؤال البحثي هنا:

–ما مدى تأثير تطور العلاقات الاقتصادية الروسية –السورية على الحرب الكونية على سورية؟

وينبثق من هذا السؤال عدد من الأسئلة البحثية التي نسعى في الدراسة للإجابة عليها، وتتمثل في:

1. ما هي محددات العلاقات الروسية –السورية ؟
2. ما هي تداعيات الحرب السورية على العلاقة بين البلدين ؟
3. ما هي الدوافع التي قادت العلاقات الروسية –السورية إلى هذا التقارب ؟
4. ما هي التحديات التي تواجه العلاقات التجارية الروسية –السورية ؟

5–ما هي سيناريوهات المستقبل لضمان تحقيق التكامل الروسي السوري في ضوء أهمية كلا منهما للأخر؟

- **فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن العلاقات الروسية– السورية هي علاقات تكامل وتقارب لأنه ثمة علاقة إرتباطية بين مفهوم العلاقات الدولية وبين مفاهيم المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل.

- **حدود البحث:**

الحدود الزمنية التي يرسمها البحث هي الفترة الممتدة من عام 2011–2018م، حيث شكلت هذه الفترة مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية العربيةبشكل عام والعلاقات الروسية –السورية بشكلخاص وذلك ما شهدته المنطقة من تحولات سياسية مهمة أثرت بمجملهاعلىالعلاقات الروسية –السورية، وربما سيضطرالباحث إلى العودة إلىماقبلعام2011، وذلك لاستكمال مفاصل البحث.

- **أهمية البحث:**

–الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية في تحليل ودراسة أبعاد تطور العلاقات الاقتصادية الروسية –السورية وسياسات البلدين، ودراسة كيفية تأثير هذا التطور الايجابي أو السلبي على طبيعة العلاقات الثنائية وتأثيره على التفاعلات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. كما تأتي هذه الدراسة لتكشف عن مسار العلاقات الروسية –السورية في ضوء الخبرة السابقة والتحولات والتغيرات الحادثة على المستوى الدولي بصفة عامة وعلى المستوى الإقليمي على وجه التحديد،

حيث تمر العلاقات بين الجانبين اليوم بمرحلة تغيير واضحة الملامح، قد تظهر آثارها تباعاً لخلق علاقة متينة لعلاقات تعاونية أخرى في تلك المنطقة بأكملها.

-الأهمية النظرية:

يعد هذا البحث لبنة تضاف إلى المكتبة العربية نتيجة لأهمية هاتان الدولتين وأهمية موقعهما وأهمية دراسة العلاقة بينهما. حيث تعتبر سورية قوة إقليمية ذات ثقل وموقع استراتيجي، كما تشكل بوابة عودة روسيا إلى واجهة الأحداث في الشرق الأوسط، كما تعتبر روسيا على وجه الخصوص دولة كبرى ودورها فاعل في النظام الدولي، بالتالي تركز الدراسة بشكل أكثر تفصيلا على أبعاد العلاقة الاقتصادية بين روسيا وسورية ومستقبل البلدين.

- **منهجية البحث:**

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، كونه أكثر المناهج ملائمة لهذه الدراسة، حيث يتم تحليل العلاقات الاقتصادية التي تجمع روسيا وسورية وتحديد الآثار المترتبة لتلك العلاقات المتنامية على الأزمة السورية، وكيّفية تطّوير وتفعيل هذه العلاقات حاضراً ومستقبلاً، و ما توفره من مزايا وإيجابيات تساعدهما في النهوض باقتصادياتهما.

- **الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى: العلاقات الروسية السورية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بين المصالح المتبادلة والمشاركة الإستراتيجية[1].

تناولت الدراسة العلاقات الروسية- السورية باعتبار أن سورية حليف استراتيجي لروسيا و مفتاح المنطقة، كما أن لروسيا مصالح اقتصادية كبيرة في سورية، التي تعتبر أكبر دول المنطقة شراء الأسلحة من روسيا، إضافة إلى وجود قاعدة بحرية روسية في طرطوس، والتي تعتبر الميناء الوحيد للأسطول الروسي في المتوسطة كما أن سورية ومن خلفها إيران هي حليف استراتيجي لروسيا في المنطقة، كما شملت الدراسة البعد الاقتصادي للعلاقات والمصالح المشتركة بين روسيا وسورية.

الدراسة الثانية: السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة "2011-2016"[2].

تناولت الدراسة محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه سورية، كما أوضحت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كما بينت تطور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية وأكدت بأن سورية تشكل أحد أبرز ساحات الفعل الروسي في الشرق الأوسط، حيث وجدت فيها موسكو ركيزة محورية لتحقيق جملة من الأهداف التي تتصل بالمكانة الدولية، والتجارة الدولية، والنفوذ الإقليم في المنطقة.

1 -إبراهيم شرقاوي، العلاقات الروسية السورية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بين المصالح المتبادلة والمشاركة الإستراتيجية، لبنان، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، 2019.

2 – شدوى بسيونى، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة "2011–2016" القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية ، 2016.

الدراسة الثالثة: التدخل الروسي في الأزمة السورية[1]:

تناولت الدراسة طبيعة العلاقات الروسية–السورية، وموقف روسيا من الأزمة السورية، كما أوضحت المصالح الاقتصادية وعلاقات التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني بين البلدين عن طريق الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة السورية– الروسية للتعاون التجاري والاقتصادي التي تعقد سنويا بالتناوب مع كل من دمشق وموسكو، كما أشارت إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، وانتهت الدراسة بالتأكيد على أن سورية لها أهمية كبيرة لروسيا في المجالات الاقتصادية فضلاً من أنها من أهم حلفائها في المنطقة.

الدراسة الرابعة: مواقف روسيا والصين وإيران من تطورات الأزمة السورية رؤية استشرافية [2].

تناول الدراسة طبيعة المواقف التي اتبعتها روسيا والصين وإيران من الأزمة السورية على مسار الأزمة وتطوراتها وضغط الأحداث المتلاحقة لها ، بالإضافة إلى التطورات المستقبلية المختلفة لمواقف هذه الدول من الأزمة السورية وموقفهم الرافض لأي تدخل عسكري لإنهاء الأزمة السورية والتخوف من تكرار السيناريو الليبي في سورية.

الدراسة الخامسة: A threesided disaster: The American,Russian,and Iranian strategic triangle in Syria[3].

تتحدث الدراسة عن تعدد المصالح الروسية في سورية فلها مصالح اقتصادية وتجارية، ومحاولة لإدماج روسيا في السياسة الدولية مرة أخرى بقوة، أما عن المصالح الإستراتيجية أهمها الحفاظ على الدولة السورية والاحتفاظ بعلاقة صداقة معها، ومن ثم إعادة هيكلة وضعها كشريك إقليمي فعال ودولي.

في سياق ذلك نرى أن الجديد في بحثنا هو إبراز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الروسية –السورية ودراسة كيفية تأثير هذا العامل على طبيعة العلاقات الثنائية وتأثيره على التفاعلات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

---

[1] - مايسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية، السودان/ جامعة النيلين، كلية الاقتصاد، العدد الرابع، 2014.

2 - نورهان الشيخ، مواقف روسيا والصين وإيران من تطورات الأزمة السورية، رؤية استشرافية، القاهرة: أوراق الشرق الأوسط، العدد58، يناير2011

3 - Ssergey Aleksashenko, A three Sided Disaster: The American, Russian, and Iranian Strategic Triangle in Syria, available on:

أولاً: مقدمة:

تشهد العلاقات الثنائية الروسية – السورية في الفترة الحالية ذروة التطور، فقد شكّلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية فرصةً لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة، بوصفهما دولتين كبيرتين وتتبنيان إستراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية، فقد تطلب صعودهما، وبخاصة الاقتصادي، ضرورة تعزيز التعاون بينهما بسبب وفرة المصالح المتبادلة وتنوّعها، وبدأت مظاهر الدعم من الحليف ذي المصداقية الكبيرة في تحالفه من مباشرة تقديم الدعم اللوجستي والتقني والمالي([1]).

في هذا السياق تمّ التعاون الكامل بين الدولتين إن كان على صعيد التعاون العسكري والأمني والاستشاري أو على الصعيد الاقتصادي، ويجمع المحللون الإستراتيجيون على أهمية التعاون والتنسيق الروسي – السوري من أجل تعزيز صمود سورية أمام الحرب التي تخوضها، فهي من حيث الكم تشارك فيها أكثر من ثمانين دولة لإسقاط دولة واحدة هي سورية، وعلى صعيد النوع فقد اتصفت الأعمال الإرهابية المرتكبة من قبل العصابات المسلحة بنوع فريد من جرائم القتل ([2]).

وبالفعل، تسارع انفتاح علاقات الدولتين تجاه بعضهما بعضاً حتى توصلا إلى تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي، كما كرّس مجلس الأعمال السوري — الروسي الذي عقد في دمشق في 10 –7أيلول 2018 شراكتهما في مجالات إستراتيجية عديدة، ومنها ما يلزم لعملية إعادة الإعمار في سورية، وإعادة إعمار البنية التحتية ومحطات الكهرباء، وتطوير وسائل النقل البحري والجوي والبري لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين[(3)].

كما انطلقت في موسكو عام 2018 فعاليات "المنتدى السوري – الروسي الاقتصادي" بمشاركة 281 رجل أعمال روسياً و120 رجل أعمال سورياً لإحداث نقلة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين سورية وروسيا، بمشاركة واسعة وجدية وفعالة من القطاع الخاص، الذي يبدو جاهزاً للدخول في شراكات مع القطاع الخاص لتأسيس مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات، التي تبدو سورية في حاجة إليها للنهوض باقتصادها وتلبية متطلبات إعادة إعمارها [(4)].

وأكد الرئيس السوري بشار الأسد أهمية استثمار اجتماعات اللجنة المشتركة لوضع تصورات طويلة الأمد لعلاقات اقتصادية قوية يمكن أن تتحقق من خلال خطوات تعاون إستراتيجية ومشاريع واستثمارات مهمة تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية في سورية وفي دعم الاقتصاد الروسي في الوقت ذاته وخاصة في ظل الانتصارات المشتركة التي تحققت على الإرهاب واستعادة الأمن والأمان إلى أجزاء كبيرة من الأراضي السورية.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء الروسي بوريسوف سعي روسيا إلى رفع مستوى التعاون مع سورية في المجالات كافة بما يساعدها في المساهمة بشكل ملموس في عملية إعادة إعمار الاقتصاد السوري مشيراً إلى أنه

[1] - لبنى على،السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2011-2014، دراسة الأزمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ،2015م، ص44.

[2] - نجاة مدوخ ،السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سورية، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعه بغداد ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم ،2014، ص99.

3 - المنتدى الاقتصادي الروسي- السوري،21 فيراير 2018.
http://www.alhayat.com

4 - المرجع نفسه..

كما أثمر التعاون العسكري ما بين الجيشين الروسي والسوري في إضعاف الإرهاب في سورية فإن الجهود المشتركة ستنجح في إعادة إطلاق الاقتصاد السوري وإعمار البنية التحتية في مختلف القطاعات [1].

بالتالي كان لحضور روسيا القوي في الموضوع السوري وعلى كل المستويات بطلب من الدولة السورية بناء على اتفاقيات مشتركة، تأثير واضح على مسارات الحدث السوري، وفي توفير المقومات المادية لصمود الدولة السورية على الأرض الأمر الذي كانت له انعكاسات على المشهد العربي والشرق أوسطي.

ثانياً: الاقتصاد السوري قبل الأزمة:

يُعتبر الاقتصاد السوري من الاقتصاديات الأقوى في العالم العربي والشرق الأوسط، كما تمتلك سورية ثروات كبيرة وتعد واحدة من أغنى الدول العربية في حجم الثروات على اختلاف أنواعها الطبيعية والبشرية، من النفط إلى الغاز إلى الفوسفات إلى مختلف أنواع الزراعات والمناخ والتربة إلى ثروة الآثار وصولاً إلى الموقع الجغرافي على شرق المتوسط ونقطة تلاقي القارات الثلاثة.

قبل بدء الحرب السورية في عام 2011 كان حجم الصناعات السورية في حلب وحمص ودمشق وسورية عامة، يفوق حجم الصناعات في أي بلد شرق أوسطي ، وكانت سورية تنتج وتصدر، إلى أن بدأ الحراك المدمر ضد الدولة السورية في آذار 2011 والذي نتج عنه تفكيك جزء كبير من الصناعات وتم سرقة معامل حلب إلى تركيا ومعامل حمص اتخذتها التنظيمات المسلحة مواقع لها مما أدى إلى تدميرها [2].

و تُثبت الإحصاءات أن الاقتصاد السوري مرَّ بمرحلة مستقرة من النمو وصلت إلى 5.5 % بين العامين 2006 و 2010. وهو ما شكَّل أعلى نسب النمو المسجلة في الشرق الأوسط وفقاً لإحصاءات البنك الدولي[3]، وهنا فإن الليرة السورية بقيت حتى بداية الأزمة مستقرة ومحافظة على قيمتها، حيث كان الدولار يساوي 47 ليرة سورية،في حين شكلت بداية الأزمة مرحلة تراجع قيمة الليرة السورية لمستوياتها الأدنى [4].

ثالثاً: التأثير الاقتصادي للأزمة السورية:

شهد الاقتصاد السوري تحولا استثنائياً في مؤشراته الكلية جراء الأزمة السورية، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على الموازنة العامة والاقتصاد الكلي، وضاعفت من حجم الضغوط على شبكة الأمان الاجتماعي، وزادت من أعباء الدعم، ووسعت من نطاقه رغم تغير اتجاهاته الأساسية بعد أن كانت سورية قد صنفت بين عامي 2001و2010 كواحدة من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة وكواحدة من الدول الخمس الأكثر أماناً في العالم، إذ وصل النمو الاقتصادي خلال الخطة الخمسية التاسعة بين عامي 2001 و2006 إلى 5.7 بالمائة وفي الخطة

1 - هاجر محمد أحمد ، رؤى مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل الروسي في سوريا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،العراق، 2016.

2 - أحمد خضور، كيف يصبح الاقتصاد السوري الأول في الشرق الأوسط،26-11-2018 https://arabic.sputniknews.com/analysis/201811261037008265

3 - خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية للحرب على سورية، مجموعة البنك الدولي، 30-11-2019 : https://cutt.us/eQMnH

4 - قراءة في الجانب الاقتصادي من الأزمة السورية، 2 سبتمبر 2016 /http://alwaght.com/ar/News/66579

الخمسية العاشرة 2006 إلى 2011 ووصل النمو الاقتصادي إلى 4.8 بالمائة أي كان المعدل الوسطي خلال العقد الأول بحدود 5.2 بالمائة، وكانت سورية من الدول القليلة التي حققت مثل هذه المعدلات من النمو.

كما كان متوسط الأسعار في سورية من أقل الأسعار، ونسبة التضخم كانت بحدود 8 بالمائة وتحقق قبل الحرب الاكتفاء الذاتي من القمح والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية واستقرار سعر صرف العملة الوطنية فكان سعر صرف الليرة السورية بين 47 و48 مقابل الدولار الأمريكي، وكنتيجة لذلك فقد كانت سورية تعاني من تهريب الكثير من السلع من السوق السورية إلى أسواق الدول المجاورة بسبب سعرها الرخيص كما زادت نسبة التعليم وعدد المدارس ومنظومة الدعم الاجتماعي والإنتاجي ([1]).

ولعل أهم صور الحصار الاقتصادي الضاغط الذي عانى منه الشعب السوري في أثناء الحرب يتمثل في مسارعة الإرهابيين إلى تدمير البنية الاقتصادية السورية، وحيثما وصلوا دمروا المعامل والمصانع والمنشآت الاقتصادية ومخازن التموين، وأوقفوا عمال الزراعة وحرقوا المحاصيل وسرقوا قمح صوامع الحبوب وخربوا معامل لحج الفطن والسكر والإسمنت والنسيج والصناعات الغذائية، ودمرا أفران الخبز ولهذا كان الوضع الاقتصادي السوري صعبا للغاية في ظل تهجير وتشريد الناس من قراهم ومدنهم من مكان مكتظ بالأسلحة والقتل والخراب إلى مكان أمن ([2]).

وتخوض سورية في الوقت الحالي مواجهة كبيرة تتمثل في التصدي للحصار الاقتصادي المفروض عليها منذ أكثر من ثمان سنوات ، حيث تسعى للاستمرار بتسيير عجلة الاقتصاد وتأمين الموارد المالية وإيصال الخدمات إلى المواطنين على الرغم من الخسائر التي يعاني منها الاقتصاد السوري والذي بلغ ذروتها عام 2013 وعام 2014 حيث أصدر تقرير "المركز السوري لبحوث السياسات" خسارة سورية لأكثر من 202.6 مليار دولار منذ بداية الأزمة وحتى المرحلة الراهنة، أي ما معدله نحو 4 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة وبزيادة قدرها 58.8 مليار دولار عن الخسائر المقدرة بنهاية عام 2013 ([3]).

كما أشار التقرير الذي يرمي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأنروا إلى تحليل الآثار التنموية للحرب على سورية إلى أن معدل البطالة وصل بنهاية عام 2014 إلى نسبة 57.7 بالمائة إذ فقد نحو 2.96 مليون شخص عملهم خلال الأزمة.

ولجهة المؤشرات الاقتصادية الكلية تكشف البيانات على انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.9 % في عام 2015 كما أن الاستثمار العام استمر في التراجع بمعدل 17 % مقابل تحسن طفيف في الاستثمار الخاص.

وسجلت تغطية الصادرات للمستوردات تراجعا من 82.7 % عام 2010 إلى 29.7، وتجلى ذلك في العجز التجاري الهائل الذي وصل إلى 42.7 بالمائة كما تراجع نتاج النفط من 385 ألف برميل من النفط يوميا قبل

1 - شادي أحمد،الدعم الإيراني للاقتصاد السوري، دمشق، دار الكنانة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018،ص112.

2 - أحمد سالم محمد أبو صلاح،" السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016، ص122.

3 - شادي أحمد،الدعم الإيراني للاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص112

الأزمة إلى 10000 برميل يوميا عام 2015 وهذا بسبب تواجد أكثر حقول النفط في المنطقة الحدودية مع تركيا، وهناك كانت تسيطر عليها الجماعات الإرهابية بمسمياتها المختلفة.

وعلى الرغم من هذه الأرقام بقى الاقتصاد السوري محافظاً على درجة جديدة من الاستقرار نظراً إلى الأزمة التي تمر بها البلاد وعمليات النزوح وتدمير البنية التحتية، وهروب رؤوس الأموال السورية إلى دول الجوار بسبب الممارسات الإجرامية من قبل الجماعات المسلحة، فقد نجحت الحكومة السورية في تقليل الخسائر عبر اعتماد سياسة فتح علاقات جديدة مع مختلف الدول، والاستفادة من خبراتها وكان في مقدمتها روسيا وإيران والصين وغيرهم ممن أعلنوا وقوفهم إلى جانب سورية في مواجهة هذه الحرب الإرهابية والاستمرار في دعم سورية اقتصادياً وسياسياً حتى انتهاء الإرهاب على أرضها(1).

ومما لا شك فيه، أثبتت وقائع الأزمة ومساراتها أن روسيا حليف استراتيجي حقيقي لسورية، وصاحبة وزن ودور إقليمي ودولي مؤثر في المنطقة وفي مسارات الأزمة السورية، كما أثبتت هذه الوقائع أن هذا التحالف ومن خلال ما وفره من دعم وإسناد كبير للدولة السورية، استطاع أن يفتح أمامها دروب إنهاء الأزمة وإنهاء المشروع الأخر المدعوم غربيا وإقليمياً (2).

رابعاً: ملامح العلاقات الاقتصادية الروسية –السورية:

تعد سورية بالنسبة لروسيا أهم حليف استراتيجي في المنطقة منذ أكثر من 60 عاماً، فسورية منفذ روسيا الوحيد على المياه الدافئة عبر ميناء طرطوس، فضلا عن الأهمية الاقتصادية لسورية بالنسبة لروسيا فهي مشتري للسلاح الروسي تأتي في المرتبة الخامسة بين 80 دولة تشتري السلاح الروسي، وقدرت الاستثمارات الروسية في سورية بحسب غرفة تجارة دمشق حتى عام2011 بنحو 19 مليار دولار تتركز في مجال النفط والغاز(3).

كما توصف العلاقة بين روسيا وسورية بأنها "تحالفاً استراتيجياً" (4)، كما تُظهر تحركات الروس بسورية على الصعيد الاقتصادي محاولتهم الاستئثار على القسم الأكبر من الاستثمارات، بالأخص ما يتعلق بالنفط والغاز وإعادة الإعمار، إذ وقعت شركة "يوروبوليس" الروسية مذكرات تعاون مع وزارة النفط والثروة المعدنية السورية عام 2017، وانطلاقاً من ذلك تسعى وزارة النفط السورية بمساعدة الشركات الروسية للوصول إلى إنتاج 219 ألف برميل نفط و 24.5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً بحول نهاية عام 2019.

كما بدأت شركة "سيوزنفط" الروسية بأعمال الحفر والتنقيب عن النفط في ريف مدينة اللاذقية والمياه الإقليمية السورية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عام 2013 بعد الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية وبروتوكول العمل والتعاون الذي تم توقيعه في الدورة التاسعة للجنة المشتركة بين روسيا وسورية

1 - شادي أحمد،الدعم الإيراني للاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص113.
2 - خيام الزعبي، سورية وروسيا: معركة الأمل، صحيفة المنار، 23-10-2016 http://www.manar.com
3 - الاقتصادي، "استثمارات روسيا في سورية نحو 19 مليار دولار"، 2014. https://goo.gl/h1xNaD
4 - الشرق الأوسط، "روسيا وإيران في سورية... الصراع الخفي تحت سقف التحالف"، 22 ديسمبر 2016 https://goo.gl/EXsmEd

في تشرين الأول عام 2014 التي نصت على زيادة التبادل التجاري وإزالة الحواجز وتسهيلات جمركية وتُوجت أخيراً بمنح الحكومة السورية روسيا امتيازات اقتصادية بتوقيع اتفاقية تسهيل جمركية فيما بينهما(1).

وحول الفوسفات، فإن موسكو ودمشق ستعملان على إنشاء شركة مشتركة لاستغلال المخزون السوري من الفوسفات تحت إشراف روسيا، وقد بدأت شركة روسية بأعمال الصيانة لأكبر مناجم الفوسفات في سورية في منجمي الشرقية وخنيفيس، وكانت الحكومة السورية قد صادقت في 23 نيسان على اتفاقية بين المؤسسة السورية و "STNG logistic" بهدف تنفيذ أعمال الصيانة اللازمة للمناجم وتقديم خدمات الحماية والإنتاج والنقل إلى مرفأ التصدير "سلعاتا" بلبنان [2].

وخلال اجتماعات سوتشي تم التباحث في العديد من النقاط منها افتتاح فروع للمصارف الروسية في سورية، وتمويل المشاريع من المصرف المركزي في البلدين بالعملة الوطنية، وإقامة قرية للصادرات والواردات في اللاذقية،حيث سيتم ضمن هذه القرية تجميع الصادرات السورية إلى روسيا وبالعكس تجميع الصادرات الروسية القادمة إلى سورية، كما سيتم خلال هذه القرية إقامة فروع لمعامل وشركات روسية في سورية، وهي تعد الخطوة الأولى الحقيقة والأهم في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي مرحلة ثانية ستتم إقامة البيت التجاري السوري في روسيا، بهدف دعم وتمويل عمليات التبادل التجاري لهذه القرية وغيرها من المشاريع المشتركة[3].

كما يحظى قطاع الكهرباء باهتمام كبير من خلال مشروع مشترك لتجميع المحولات الكهربائية في الأراضي السورية، إضافة إلى مشروع لأعمدة الكهرباء، و هناك مشروعاً للمياه في اللاذقية يتم تنفيذه بالتعاون بين البلدين.

وهناك شركات روسية ضخمة تسعى للدخول إلى السوق الروسية كشركات الغاز، حيث سيتم العمل مع شركة روسية لبناء محطة تشرين الكهربائية الثالثة في ريف دمشق، مع وجود خطة عمل في قطاع تكنولوجيا البناء السريع ، إضافة إلى بدء تنفيذ مشروع مطحنة للحبوب في منطقة تلكلخ في محافظة حمص من شركة روسية، وهو مشروع مهم وعلى أساسه سيتم العمل على بناء ثلاث مطاحن أخرى بدعم وتعاون مع الشركة الروسية(4).

كما حرصت روسيا أن يكون لها حصة كبيرة من إعمار سورية وأن يكون للشركات الروسية الحصة الأكبر في إعادة الإعمار، وهذا ما أكده وزير الخارجية السوري وليد المعلم بقوله "أن لروسيا ستكون أولوية في مجال إعادة إعمار سورية"، ويرى الخبراء أن تكلفة إعادة الإعمار تتراوح ما بين 200 إلى 300 مليار دولار، ولا شك أن انتقال سورية إلى مرحلة إعادة الإعمار سيرفع حجم التبادل التجاري بين روسيا و سورية[5].

إذ دخلت الشركات الروسية على خط بناء السكك الحديدية في سورية، وتسعى كذلك شركة روسية أخرى لإنشاء معمل إسمنت في منطقة السلمية في حلب على أن يكون طاقة المعمل الإنتاجية 3 ملايين طن سنوياً، إضافة إلى تأهيل السدود المتأذية بسبب الحرب سد الفرات والبعث وتشرين وتأهيل محطة الخفسة في حلب ومحطتي تصفية المياه في اللاذقية وحماة. وبحث ملتقى رجال أعمال روس وسوريين مطلع آذار 2018 فرص

---

1 -شدوى محمد، ابراهيم بسيونى، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة "2011-2016" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، 2016.،ص76.

2 - روسيا اليوم، استثمار الفوسفات في سورية، 2017، https://goo.gl/zDDJQK

3 - صحيفة الوطن السورية،العلاقات الروسية –السورية، 14-9-2015. http://syrianexpert.net/?p=3497

4 -المرجع السابق.

5 - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والمغتربين السورية، http://www.mofa.gov.sy/ar/news596/

الاستثمار وإقامة مشاريع روسية في سورية وقد توصل الطرفان إلى اتفاق على خارطة تعاون اقتصادي يتيح إقامة مشاريع واستثمارات في سورية تحقق لها فائدة اقتصادية (1).

خامساً: حجم التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين سورية وروسيا (2011-2018):

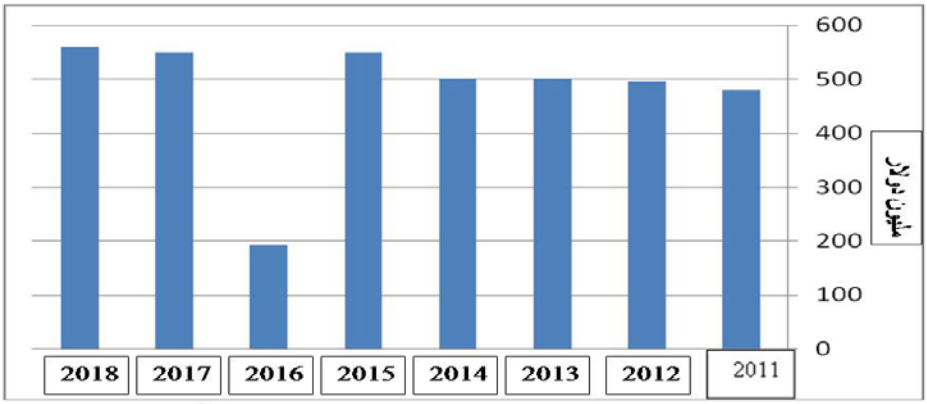

الشكل رقم (1): حجم التبادل التجاري بين سورية وروسيا

وتبعاً للموقع الإلكتروني (أرقام الاقتصادي) وحسب الشكل رقم (1) الذي تم رسمه تبعاً للمعلومات الواردة في الموقع عن حجم التبادل التجاري (صادرات وواردات) بين سورية وروسيا نلاحظ تطوره ونموه في السنوات الأولى من عمر الأزمة ومن ثم انخفاضه في عام 2016 ثم عاد لينمو في السنوات التالية ليصل لأكثر من 560 مليون دولار سنوياً في عام 2018.

أما تركيبة المستوردات السورية من روسيا فيشكل الوقود المعدني نسبة 83% من مجمل مستورداتها ونحو 5% بضائع مصنعة ثم أغذية وحيوانات حية نحو 4.5% ومواد خام عدا الوقود 3% وآلات 2%، أما أبرز الصادرات السورية إلى روسيا حيث سجلت الأغذية والحيوانات الحية ما نسبته 53% والمواد الكيماوية 24% والمصنوعات المنوعة نحو 9% لكل منها.

إن أهم أربع سلع سورية يتزايد الطلب عليها في روسيا هي:

المشمش و الكرز والخوخ والحمضيات حيث تأتي روسيا في المرتبة الأولى بين دول العالم في استيرادها من سورية بقيمة واردات 7.196 ألف دولار، بنسبة 39.3 % من صادرات سورية منها وتحتل سورية المرتبة 14 عالمياً في السوق الروسي في تصدير المشمش والكرز والخوخ، والمرتبة الأولى في كل من الأردن ولبنان وتركيا. تليها الحمضيات- طازجة أو مجففة.

وتأتي سورية في المرتبة 27 بين دول العالم في تصدير الحمضيات الطازجة والمجففة و تحتل المرتبة التاسعة في السوق الروسي في تصدير الحمضيات. و تأتي الأردن في المرتبة الأولى بين دول العالم في

1 - السورية، مزيد من المشاريع الاقتصادية لروسيا في سورية يمنحها حضورا واسعا في إعادة الإعمار، 2018/3/1، https://goo.gl/xLUyp8

استيراد الحمضيات الطازجة والمجففة من سورية بقيمة 6.319 ألف دولار وبنسبة 68.1 % من الصادرات السورية، تليها روسيا بقيمة 1.679 ألف دولار بنسبة 18.1%.

كما تحتل سورية المرتبة 44 عالمياً في السوق الروسي في تصدير الألبسة الداخلية الرجالية وبنسبة 36.8 % من إجمالي الصادرات كما تطبق روسيا تعرفة جمركية 10 %على الصادرات السورية من هذه السلعة [1].

فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الروسية_ السورية، فقد توصل البلدين لعدد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري، حيث اعتمد مجلس الوزراء الإجراءات العملية لبروتوكول التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي الموقع في دمشق بين سورية وروسيا الاتحادية، والبرنامج التنفيذي للاتفاقيات، ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين في مختلف المجالات، والتنسيق المستمر لمعالجة أي عقبات تعترض وضع هذه الاتفاقيات في التنفيذ.

في هذا السياق استضافت دمشق أعمال الاجتماعات الفنية للجنة المشتركة السورية الروسية، وقد كشف رئيس اللجنة الفنية الروسية يفغيني بوبوف عن ازدياد التجارة السورية الروسية بنسبة 30% خلال الشهور التسعة الأولى من 2018 مقارنة بما كانت عليه في الفترة نفسها من 2017، وعن العقود والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الروسي، متضمنة 30 مشروعاً في اتفاقية "خريطة الطريق للتعاون الصناعي والتجاري مع روسيا"، والتي سوف يجري تنفيذها في سورية من قبل الشركات الروسية خلال الفترة القادمة.

الشكل رقم (2) أهم المشاريع الاقتصادية التي ستُنفذ في سورية من قبل الشركات الروسية

القطاع	عدد المشاريع	أهم المشاريع
القطاع الصناعي	8	إعادة تأهيل معمل إطارات حماة
		إنشاء معمل إسمنت جديد في المسلمية بحلب
		مشروعين في قطاع التدريب المهني
الموارد المائية	5	مشروع لدعم منظومة تزويد مياه الشرب في اللاذقية من سد 16 تشرين
المطاحن والصوامع	3	زيادة الطاقة الإنتاجية في مطحنة الفداء في حماة لتصل إلى 400 طن يومياً
		إعادة تأهيل وزيادة الطاقة الإنتاجية لمطحنة غرز في درعا لتصل إلى 100 ألف طن
الصحة	2	إقامة معمل سوري روسي لإنتاج اللقاحات
الأشغال العامة	7	توطين مكونات تقنيات التشييد السريع في سورية
		توطين تقنية الأبنية سريعة التشييد
النقل	3	تأهيل وتطوير الخط الحديدي من مناجم الفوسفات حتى مرفأ طرطوس
		إنشاء مطار في طرطوس مكان المطار الزراعي وفق نظام (BOT).

[1] -المركز السوري للإحصاء والبحوث، 2018. https://csr-sy.org/index.php?l=2

لا يوجد هناك توازن بين الصادرات والواردات بين روسيا وسورية بشكل عام([1])، حيث أن هناك فجوة كبيرة وخللاً واضحاً في الميزان التجاري لأسباب عديدة منها:

1. التعاون الاقتصادي بين البلدين كان مقتصراً في مراحل سابقة على التعاون الحكومي الرسمي في القطاع العام، على حين كان التعاون في القطاع الخاص ضعيفاً نسبياً وشبه معدوم في مراحل سابقة خصوصاً خلال فترة الاتحاد السوفييتي.
2. العقوبات الخارجية التي فرضت على سورية سواء خلال الأزمة أو قبلها.
3. العقوبات المفروضة على روسيا ساهمت في الحد من تطوير التعاون في القطاع الخاص، حيث تتسبب العقوبات في إضعاف مصادر التمويل للعلاقات الاقتصادية الخارجية في البلدين، كما إن العقوبات منعت المصارف الروسية من تمويل التبادل التجاري وإقامة المشاريع، وبالمثل تتسبب العقوبات في سورية بعدم وجود دعم وتمويل للتبادل التجاري الخارجي ([2]).

سادساً: تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا وسورية :

بالتوازي مع الحرب العسكرية ضد الدولة السورية كانت هناك حرب من نوع آخر تمثلت بالحرب الاقتصادية، فرضت عقوبات اقتصادية متشددة على الاقتصاد السوري من قبل المحور المعادي للدولة السورية [(3)]، وأدت هذه الحرب إلى حصول تضخم غير مسبوق في تاريخ البلاد يرافقه ارتفاع كبير في سعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية، وفي إطار الحرب الاقتصادية على سورية وقعت غالبية المنشآت الاقتصادية الرئيسية تحت سيطرة الجماعات المسلحة أو تم تدميرها بالفعل، الأمر الذي استدعى مساندة روسيا هو ما تحقق بالفعل فقد ساندت روسيا سورية في الحرب الاقتصادية بصورة لا تقل عن مساندتها لها في الحرب العسكرية وتختلف التقديرات حول مقدار الدعم الروسي لسورية لكنه كان كبيرا ومهماً(4).

في هذا السياق ارتفعت الصادرات السورية إلى السوق الروسية خلال الفترة الواقعة بين عامي 2011–2015 لتصل إلى 1,75% عام 2015، في حين كانت منخفضة نوعاً ما عام 2010 (قبل بداية الأزمة) حيث بلغت حوالي 0,49% من إجمالي الصادرات السورية (5). وهناك مؤشرات قوية على نمو الاقتصاد السوري من التجارة مع روسيا أهمها:

[1] - المكتب المركزي للإحصاء السوري، 2018، http://cbssyr.sy/

2 - صحيفة الوطن السورية،العلاقات الروسية –السورية، 14-9-2015.
http://syrianexpert.net/?p=3497

3 - أحمد سالم محمد أبوصلاح،" السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي"، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016م، ص41-42.

4 - طالب إبراهيم، إشكال الدعم ومستوياته، دمشق، دار الكنانة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018، ص197

5 - صحيفة الثورة السورية، تنمية الصادرات السورية مع روسيا، 2018.
http://www.alwehda.gov.sy

- مؤشر ميل الاستيراد:

شهد عامي 2014 – 2015 تحسناً طفيفاً في مؤشر متوسط الميل للاستيراد من روسيا ليصل إلى 52% عام 2015 وبمعدل نمو بلغ 3,2% عن عام 2013 ويعود ذلك إلى الخطوات الجادة التي قامت بها الحكومة لتحسين التبادل التجاري بين البلدين.

-ربحية ميزان التبادل:

تتمثل أهمية الصادرات بالفوائد التي تعود على البلاد لجهة خفض العجز في الميزان التجاري للدولة، وتوفير جزء من العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية[1]، كما تؤدي عمليات التصدير إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وتزيد من حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق نتائج إيجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف، أما تطور شروط التبادل التجاري بين سورية وروسيا، حيث تشير الإحصاءات إلى أن شروط التبادل التجاري خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012– 2015 كانت لصالح سورية(2)..

- القيمة المضافة للصادرات:

حصل ارتفاع في قيمة طن الصادرات السورية إلى روسيا حيث وصلت أعلى قيمة له عام 2015 إلى 226,6 ألف ليرة سورية، وبالمقابل فإن قيمة الطن المستورد من روسيا كان 98,7 ألف ليرة سورية عام 2015، أي إن هناك ربحاً من التجارة الخارجية مع روسيا، ويفسر ذلك أن القيمة المضافة التي تحققها الصادرات السورية مرتفعة مقارنة بالقيمة المضافة المستوردة، ولكن بسبب انخفاض حجم الصادرات السورية والعجز الكبير في الميزان التجاري مع روسيا فإن هذا الربح قد تحول إلى سالب من خلال مؤشر ربحية الاقتصاد الوطني من التجارة مع روسيا

- توافق الهيكل السلعي:

هناك انخفاض التوافق التجاري في الهيكلي السلعي لصادرات سورية مع الهيكل السلعي لمستوردات روسية، وبالتالي هذا يؤكد ضرورة التركيز فقط على المنتجات التي تمتلك سورية فيها ميزة نسبية وميزة تنافسية وتقديم الدعم لها لتتمكن من الدخول إلى السوق الروسي، خاصة أن السوق الروسي سوق كبير وديناميكي (3).

سابعاً: المصالح الروسية الاقتصادية والتجارية في سورية:

شكلت المصالح الاقتصادية إحدى مرتكزات السياسة الخارجية الروسية تجاه سورية قياساً بالمسائل الأخرى نظراً لحاجتها إلى شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وفرص استثمارية من أجل الحصول على العملات الصعبة خاصة بعد أن خسرت روسيا حليفين استراتيجيين هما العراق وليبيا (4).

1 -أماني عبد الكريم سليمان، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية و الاقتصادية، 2016. ص33.

2 - صحيفة الثورة، تنمية الصادرات السورية مع روسيا، 2018.
http://www.alwehda.gov.sy

3 -المرجع السابق.

4 - مايسة محمد مدني،" التدخل الروسي في الأزمة السورية"، مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد4، يناير 2014.

لذا اتصفت العلاقات الروسية السورية من الناحية السياسية بالثبات والاستقرار النسبي وبقيت هذه العلاقات قوية على الرغم من المؤثرات الدولية التي عصفت بالنظام الدولي، والتي انعكست إيجابا على الجانب الاقتصادي فقد بلغت ذروتها إلى حد بسمح للطرفين بالتشارك وغالبا ما لعبت مفردات الكلفة الربحية، الوفرة دورا هاما في العلاقة الاقتصادية بين البلدين([1]).

لدى روسيا مصالح اقتصادية إستراتيجية واضحة في سورية، تعود عليها بمنافع مادية كبيرة مثل:

–عائدات مبيعات الأسلحة: لدى روسيا مصالح اقتصادية كبيرة في تجارة الأسلحة مع الدولة السورية ([2]). وتوريد الأسلحة لسورية بهدف الحرب على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية. حيث تعتبر سورية شريكا أساسيا لروسيا في مضمار استيراد السلاح الروسي حيث أبرمت روسيا وسورية العديد من صفقات التسليح التي تعد صاحبة الفضل في صمود سورية في وجه القوى المتطرفة (3).

–قاعدة طرطوس: تأتي قاعدة طرطوس في رأس قائمة المصالح الروسية في سورية وتلعب هذه القاعدة دوراً حاسماً في إستراتيجية روسيا البحرية، حيث أنها تشكل القاعدة البحرية الوحيدة التي ورثتها روسيا من الفترة السوفيتية في البحر المتوسط، وتعد مركز ثقل للوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من مصالحها الجيوسياسية. ([4]).

ثامناً: أهم التحديات التي تواجه العلاقات الاقتصادية الروسية –السورية:

1. يعد النقل العائق الأساسي أمام زيادة التبادل التجاري، لاسيما أمام صادرات المنتجات الزراعية السورية إلى روسيا، التي تتطلب خدمات لوجستية ذات جودة عالية وتتمتع بأسعار متدنية.

2. تعد التحويلات المصرفية أيضا من العقبات التي تواجه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وذلك بسبب تعذر كيانات سورية إجراء أو استلام تحويلات بنكية بسبب العقوبات المفروضة على دمشق.

3-عرقلة استثمار الموارد الوطنية بسبب العقوبات الدولية: حيث أنه لا يمكن أن يبدأ الإعمار في سورية في ظل عقوبات مفروضة على مؤسساتها الاقتصادية([5]).

---

1 - لمى الامارة ، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص249

2- the new York time ,for Syrian reliant Russia for weapons www.nytimes.com/2012/02/19.

3 - مي غيث،" التدخل الروسي في سورية: الأبعاد والسيناريوهات"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015/11/25. http://www.eipss-eg.org

4 -naval facility in tartusen.wikipedia,org/wiki/ Russia naval-facility in tartus.

5 - مناف قومان. سياسات الإدارة الضريبية في سوريا: واقعها والتحديات التي تواجهها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2018.

4-التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، كتحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي ،إضافة لبروز التكتلات الاقتصادية والشراكة الاقتصادية، وتحديات التنمية الاقتصادية، وتحدي المشروع الأمريكي(الشرق الأوسط الجديد).

تاسعاً: رؤى مستقبلية للعلاقات الاقتصادية الروسية- السورية:

لاشك أن تركيز التصريحات والبيانات الرسمية السورية والروسية، على أهمية الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين سيشكل بوصلة التحرك السوري خلال السنوات القادم وبذلك تتصدر روسيا وجهة الاقتصاد السوري في المرحلة الآتية، وهو ما بدأ العمل به فعلياً مع توقيع عشرات الاتفاقيات الثنائية تمهيداً لبدء العمل جدياً مع وصول الحرب الإرهابية إلى خواتيمها، ومع هذا التغير الإستراتيجي تتصدر روسيا الوجهة الأساسية للاقتصاد السوري، لما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية كبيرة في المنطقة (1) .

عاشراً: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: إن العلاقات الروسية- السورية وفق هذا المنظور وعلى أساس هذه المنهجية فإنها أسست لعلاقات مصيرية في التعامل، لذلك كانت الشراكة الاقتصادية بين البلدين ضرورة حتمية يفرضها الواقع الجغرافي والعلاقات التاريخيّة المتينة بين سورية وروسيا.

من هذا المنطلق أثبتت وقائع الأزمة ومساراتها، أن روسيا حليف استراتيجي حقيقي لسورية وصاحبة وزن ودور إقليمي مؤثر في المنطقة، كما أثبتت تماسك الحلف الاستراتيجي بين سورية وحلفائها وفي المقدمة روسيا.

بالإضافة إلى أن تطوير تطوير العلاقات الاقتصادية بين سورية وروسيا عززت صمود اقتصاديات الدولة السورية أمام التحديات الاقتصادية الدولية، وساعدتها على الخروج من أزماتّها الاقتّصادية جراء الحرب الاقتصّادية الشاملة التي تشنّها الدول الغربية وأمريكا عليها على خلفيه ما يسمى بثّورات الربيع العربي.

بالتالي أن سورية ترى في روسيا حليفاً مهماً يساعدها في كل الأصعدة ولذلك تعتبر روسيا داعماً اقتصادياً أساسياً لسورية نظراً للمشاريع الروسية على الأراضي السورية في مختلف المجالات التي تنعش الإقتصاد السوري، نظراً لحجم التبادل التجاري الذي يسجل أرقاماً عالية سنوياً.

ثانياً:التوصيات:

في إطار ارتقاء المصالح بين موسكو ودمشق، نؤكد حاجة البلدين إلى آليات تساعد على تحديد الأسس أو الأرضية المشتركة التي يمكننا من خلالها رسم صورة لمستقبل العلاقات في ضوء المعطيات الراهنة للوصول إلى أقرب نقطة ممكنة من نقطة التوازن ، كما أنه يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين روسيا وسورية وأن يكون هناك هدف سياسي واحد وأن تتكامل السياسة والإستراتيجية للبلدين و حشد الطاقات لمواجهة التحديات الراهنة التي ظهرت في ضوء النظام العالمي الجديد، وتعميق جوانب التعاون عن طريق التشاور الدائم للحد من القيود والضغوط الإقليمية والدولية التي تتعرضان لها.

1 - خيام الزعبي، بعد دخول روسيا بشكل رسمي... ما الذي تغير في سورية؟،9-11-2015.
http://www.manar.com/page-27272-ar.html

في هذا يحتاج الاقتصاد السوري إلى رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة للنهوض والعودة تدريجيا إلى الوضع الاقتصادي المرجو، وهنا نذكر اهم التوصيات المطلوبة لتعافي الاقتصاد ودعمه:

-إعادة تأهيل البنى التحتيّة، وإعدادها جيدا لاستقبال الاستثمارات المستقبلية.

-دعم القطاع الخاص وتفعيل دوره في مختلف القطاعات الاقتصادية .

-تشخيص السياسات الاقتصادية فيها ووضع تصورات لتطوير واقع وآفاق القطاعات الاقتصادية الحيوية.

-الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وضبط الإنفاق الحكومي .

-إيجاد مناخ استثمار فعال، وتوفير الفرص المتكافئة للجميع.

-دعم الصناعات الوطنية والمنتج المحلي وكذلك إعادة المصانع المتوقفة للعمل لرفد السوق المحلي .

-قائمة المراجع:

أولاً-الكتب باللغة العربية:

1- أحمد سالم محمد أبو صلاح،" السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016.

2-أماني عبد الكريم سليمان، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية و الاقتصادية، 2016.

3- أحمد سالم محمد أبوصلاح،" السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016م.

4-إبراهيم شرقاوي، العلاقات الروسية السورية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بين المصالح المتبادلة والمشاركة الإستراتيجية، لبنان، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، 2019.

5- حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط : دراسة "الأزمة السوري"، مركز الدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، 2016.

6- شادي أحمد،الدعم الإيراني للاقتصاد السوري، دمشق، دار الكنانة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2018.

7-شدوى محمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة "2011-2016" مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، 2016.

8- طالب إبراهيم، إشكال الدعم ومستوياته، دمشق، دار الكنانة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2018.

9- عهد غزالة، تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار، دمشق، رسالة ماجستير، جامعة دمشق،2015.

10- عيد الدرويش، مواجهة الحرب الكبرى،، دمشق، دار الكنانة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018.

11- نورهان الشيخ، مواقف روسيا والصين وإيران من تطورات الأزمة السورية، رؤية استشرافية، القاهرة: أوراق الشرق الأوسط، العدد58، 2011.

12- مايسة مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية، السودان، جامعة النيلين، كلية الاقتصاد، العدد الرابع، 2014.

13- مي غيث،" التدخل الروسي في سورية: الأبعاد والسيناريوهات"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015/11/25.
http://www.eipss-eg.org

14- مناف قومان. سياسات الإدارة الضريبية في سوريا: واقعها والتحديات التي تواجهها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2018.

15- مايسة محمد مدني،" التدخل الروسي في الأزمة السورية"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد4، 2014

16- لبنى على،السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2011-2014، دراسة الأزمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ،2015.

17- لمى الامارة ، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

18- نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه بغداد ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

19- هاجر محمد أحمد، رؤى مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل الروسي في سوريا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،العراق، 2016.

20- خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية للحرب على سورية، مجموعة البنك الدولي، 30-11-2019
https://cutt.us/eQMnH

21- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والمغتربين السورية، http://www.mofa.gov.sy/ar/news596/

22-المركز السوري للإحصاء والبحوث، https://csr-sy.org/index.php?l=2.2018

ثانياً-الصحف والمجلات:

1- الاقتصادي، "استثمارات روسيا في سورية نحو 19 مليار دولار"، 2014. https://goo.gl/h1xNaD

2- الشرق الأوسط، "روسيا وإيران في سورية... الصراع الخفي تحت سقف التحالف"، 22 ديسمبر 2016. https://goo.gl/EXsmEd

3- قراءة في الجانب الاقتصادي من الأزمة السورية، 2 سبتمبر 2016.

/http://alwaght.com/ar/News/66579
4- أحمد خضور، كيف يصبح الاقتصاد السوري الأول في الشرق الأوسط،26-11-2018.
https://arabic.sputniknews.com/analysis/201811261037008265
5- روسيا اليوم، استثمار الفوسفات في سورية، 2017، https://goo.gl/zDDJQK
6- صحيفة الوطن السورية،العلاقات الروسية –السورية، 14-9-2015.
http://syrianexpert.net/?p=3497
7- السورية، المشاريع الاقتصادية لروسيا في سورية لإعادة الإعمار، 2018/3/1.
https://goo.gl/xLUyp8
8-صحيفة الوطن السورية،العلاقات الروسية –السورية، 14-9-2015.
http://syrianexpert.net/?p=3497
9- صحيفة الثورة السورية، تنمية الصادرات السورية مع روسيا، 2018.
http://www.alwehda.gov.sy
10- صحيفة الثورة، تنمية الصادرات السورية مع روسيا، 2018.
http://www.alwehda.gov.sy
11- خيام الزعبي، بعد دخول روسيا بشكل رسمي... ما الذي تغير في سورية؟،9-11-2015.
http://www.manar.com/page-27272-ar.html
12- المنتدى الاقتصادي الروسي- السوري،21 فيراير 2018.
http://www.alhayat.com

ثالثاً-المراجع الأجنبية:

1- Andrej Kreutz, Russia in the Middle East: Friend of Foe?, (Westport, London: Praeger Security International, 2007.

2-Ssergey Aleksashenko, A three Sided Disaster: The American, Russian, and Iranian Strategic Triangle in Syria, available on:

3-the new York time ,for Syrian reliant Russia for weapons

www.nytimes.com/2012/02/19

4-naval facility in tartusen.wikipedia,org/wiki/ Russia naval-facility in tartus.

The Development of the Russian-Syrian Economic Relations: Indications and Implications for the Syrian Crisis

Khiam Al-Zoubi

Al-Furat University - Faculty of Economics

Abstract

Although the political considerations are the main driver of Russia's policy towards Syria, economic interests are playing a vital role. In this context, the Russian-Syrian relations are of a special nature, given the importance of economic interests, which is one of the pillars of Russian foreign policy towards Syria compared to other issues due to the need for economic partners and commercial markets and investment opportunities.

The Russian presence in the file of the Syrian crisis has a great impact on transformations In the course of the crisis and in support of the Syrian state in the war on terror. Therefore, the relations between Russia and Syria have been characterized politically by stability and relative stability, and these relations have remained strong and strong despite the many international influences that have affected Of the international system, which reflected positively on the economic relationship between the two countries.

Key words: Economic Relations - Indications - Implications - Crisis - Syria – Russia.